

منظمات حقوقية تدق ناقوس الخطر بشأن حملة الإعدامات المتصاعدة



وثقت العديد من المنظمات الحقوقية التي تُعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، الانتهاكات التي ترتكبها السلطات السعودية لا سيما سلسلة الإعدامات الآخذة بالازدياد، والتي بلغت منذ بداية العام الحالي أكثر من ٣٢٠ إعدام شخصاً! وسلطت العديد من الصحف الضوء على هذا الموضوع.

حيث أشار مركز ديمقراطية الشرق الأوسط إلى زيارة محمد بن سلمان إلى واشنطن خلال شهر نوفمبر الجاري، وبينما الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يستعد لاستقباله لأول مرة منذ اغتيال جمال خاشقجي تصاعدت عملية الإعدام ولا يزال قرابة الأربعة آلاف سجين سياسي خلف القضبان.

وأن بن سلمان سيقدم نفسه كشريك موثوق للولايات المتحدة يمكن الاعتماد عليه، بينما ينشر الإرهاب والقمع في السعودية، حيث يزرع العديد من معتقلي الرأي خلف القضبان ويتعرضون لانتهاكات جسيمة مثل الناشط الحقوقي البارز وليد ابوالخير، ومحمد البجادي والشيخ سلمان العودة ، رينا عبدالعزيز، نورة القحطاني.

وازدادت هذه الإعدامات رغم وعود السلطات السعودية بالحد من استخدام هذه العقوبة، ولكنها أهدمت بعض المتهمين بجرائم المخدرات وكان آخرها ما نشرته منظمة القسط لحقوق الإنسان حول إعدام السلطات السعودية لإمرأة نيجيرية بتهم تتعلق بالجرائم المرتبطة بالمخدرات.

وكان من بين الإعدامات التي نفذتها السلطات السعودية منذ بداية العام خمسة نساء.

وكذلك أهدمت السلطات جلال اللباد و عبدالمعطي الدرازي الذين تم اعتقالهم على ما زعمت السلطات السعودية أنها "جرائم" ارتكبوها عندما كانوا أطفالاً! وتلك الجرائم تتعلق بالحقوق، كما أهدمت السلطات السعودية الصحفي السعودي تركي الجاسر في يونيو هذا العام.

ونقلت نيويورك تايمز ما قاله بعض الناشطون الحقوقيون إن السجناء الأجانب من ذوي الدخل المحدود يشكلون النسبة الأكبر من المحكومين بالإعدام، وينتمي هؤلاء إلى دول مثل مصر وإثيوبيا والصومال، ووفقاً لوثائق قضائية ومقابلات مع عائلات بعض السجناء، إذ يظهر كثير منهم كمهربيّ بين صغار يؤكدون أنهم أُجبروا على حمل المخدرات.

كما أشارت الصحيفة إلى أن قضية الصياد المصري عصام شاذلي تجسد عدم المساواة في التطبيق، بحسب الناشطين، فقد صدر بحقه حكم بالإعدام عام 2022، بعد أن أُلقت قوات حرس الحدود السعودية القبض عليه بينما كان يطفو في القناة المائية بين السعودية وشبه جزيرة سيناء.

وقال شاذلي في تسجيل صوتي من داخل السجن إن مهربي المخدرات أُجبروه تحت تهديد السلاح على أن يصعد إلى قاربهم، وقد أظهرت وثائق القضية أنه أُجبر على السباحة مستخدمًا إطارًا مطاطيًا بداخله حبوب.

غير أن النيابة السعودية قالت إن شاذلي وافق على تهريب 334 ألف حبة أمفيتامين مقابل نحو ثلاثة آلاف دولار، رغم أن قيمة هذه الكمية في السوق تساوي عدة ملايين من الدولارات.

وينتظر شاذلي تنفيذ حكم الإعدام، مع عشرات السجناء المتهمين في قضايا مماثلة.

كل تلك الإعدامات والانتهاكات تثير مخاوف جدية على حياة المعتقلين ومعتقلي الرأي الذين يتعرضون لانتهاكات في ظل غياب العدالة.

